

قطاع الصناعة يواصل النمو رغم الظروف الاقتصادية العالمية

## ارتفاع القروض الصناعية 33%.. والقيمة المضافة 28%

كتب - محرر الشؤون الاقتصادية:

بدأ قطاع الصناعة البحريني قادراً على مواصلة النمو رغم الظروف الاقتصادية العالمية أو الأحداث المحلية الإقليمية التي شهدتها المنطقة وفقاً لما تظهره مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

ففيما نما حجم القروض الموجهة إلى قطاع الصناعة بنحو 33% خلال 12 شهراً حتى يناير الماضي، بلغ حجم التراخيص الصادرة للصناعات التحويلية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي نحو 440 ترخيصاً. كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع خلال العام 2011 بنحو 28% بالأسعار الجارية، أما فيما يتعلق بربحية الشركات الصناعية في البورصة فنمت بنحو 53%.

وتعمل الدولة على زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي ضمن خططها لتتوسع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، كما تسعى إلى رفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 17% حالياً إلى 25% بحلول عام 2020، لاسيما وأن هذا القطاع قادر على خلق وظائف متعددة يقبل عليها البحرينيون.

وتهدف الإستراتيجية الصناعية إلى تكوين صناعات رائدة والتحول إلى الأنشطة التصنيعية ذات القيمة المضافة العالية وموجهة نحو التصدير وتكون هذه الصناعات ذات تنافسية رفيعة وتستفيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والدولية.

وفعلياً، أوضحت البيانات الرسمية ارتفاع حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال السنوات الماضية بصورة مطردة، حيث قفزت في عام 2010 بنحو 18% لتصل إلى 1.27 مليار دينار بالأسعار الجارية، ولتسجل نمواً بصورة أعلى في العام الماضي 2011 بنسبة قاربت 28% ووصولاً إلى 1.63 مليار دينار مشكّلة نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.



كما نمت في الجانب الآخر القروض الموجهة للقطاع الصناعي بنحو 33% لتصل في يناير إلى 504.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من العام 2010 والتي كانت تبلغ حينها 404.5 مليون دينار أي بزيادة قدرها 185.8 مليون دينار. وتتجاوب هذه الأرقام مع ارتفاع ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة البحرين من 189.9 مليون دينار إلى 213.9 مليون دينار أي بما نسبته 53% تقريباً. وتدل هذه الأرقام على عدم تأثر القطاع بالأزمة المحلية والأحداث الإقليمية أو حتى بالأوضاع الاقتصادية العالمية،

وقد رتبه على التأقلم مع الظروف المتغيرة. ويوجد في البحرين مجموعة من المصانع المهمة كشركة المنيوم البحرين «البا»، التي أدرجها الصانع على مستوى العالم حيث تقوم بتصدير منتجاتها إلى دول العالم علاوة على توفير احتياطات المصانع الصغيرة في البحرين من هذه المادة، إضافة إلى المجمع المتكامل للحديد والصلب في البحرين التابع لشركة شركة الخليج القابضة للصلب «فولاذ» وتضم مصنعين لكريات الحديد، والشركة المتحدة للستائلس ستيل «الفولاذ المنقى»، إضافة إلى الشركة المتحدة للصلب. ومن بين الصناعات التحويلية كذلك مصفاة التكرير

شركة نفط البحرين «بابكو» وهي قامت أخيراً بإيجاد علامة تجارية خاصة بها لإنتاج وتسويق الزيوت النهائية وطرحها في الأسواق، إضافة إلى شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات «جيبك» التي تقود قطاع البتروكيماويات. إلى ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات رئيسية تعمل الدولة على تجاوزها حتى لا تلحق بظلالها على نمو القطاع ومنها مسألة الطاقة وتوافر الغاز الطبيعي حيث تعمل الحكومة على زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات المحلية خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى سعيها إلى توقيع اتفاقيات لاستيراد الغاز من دول أخرى وبدأت فعلياً في تشييد مرفأ للغاز المسال لهذا الغرض.

أما التحدي الآخر فيتمثل في شح الأراضي حيث تقول وزارة الصناعة والتجارة إن البحرين بحاجة حتى عام 2014 إلى أكثر من 10 ملايين متر مربع من الأراضي الصناعية وهو ما يفوق حجم العرض بنحو 8 مرات كما تتوقع أن يصل حجم الطلب على الأراضي الصناعية إلى 78 مليون متر مربع بحلول عام 2040.

وتعمل الحكومة إلى استصلاح مجموعة من الأراضي الصناعية بتشديد الرقابة على المناطق الصناعية الحالية وذلك للتأكد من الاستغلال الأمثل للمساحات المخصصة لأنشطة صناعية بحيث لا تتعارض مع قانون إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية، وتعمل على سحب القسائم المخالفة لإعادة تخصيصها على المدى القصير، أما على المدى الطويل فقد استكملت وزارة الصناعة والتجارة دراسة الجدوى الأولية لإنشاء مدينة صناعية اقتصادية كبرى يتوقع إقامتها في منطقة ممر عسكر - جو على مساحة 93 كيلو متر مربع. وتوقع أن تبلغ كلفة إنشاء المدينة الصناعية الاقتصادية الكبرى - من المقرر البدء في إنشاء المرحلة الأولى منها في عام 2020 - نحو 5.4 مليار دينار، فما يتوقع أن يصل حجم عائدها السنوي إلى 5 مليارات دينار لتشكل لوحدها 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040.

أبرم عقدين مع شركتين لإجراء مسوحات وجلب استثمارات

## 4 ملايين دينار لتعيين شركة علاقات عامة لـ «مجلس التنمية»

كتب - عباس رضي:

أظهرت بيانات رسمية حديثة أن مجلس التنمية الاقتصادية - الهيئة الحكومية التي تتولى مسؤولية وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات المباشرة إلى المملكة - أبرمت عقداً لتعيين شركة تتولى مهام العلاقات العامة بعقد تجاوزت قيمته 3.9 مليون دينار بحريني لمدة عام واحد.

وتشير البيانات الصادرة عن مجلس المناقصات لشهر يناير 2012 - أن مجلس التنمية الاقتصادية أبرم 3 عقود لتعيين 3 شركات تتولى تقديم خدمات العلاقات العامة وشركة لإجراء مسوحات أبحاث متخصصة وشركة أخرى استشارية لجلب الاستثمارات الخارجية؛ بلغت القيمة الإجمالية للعقود الثلاثة 4.5 ملايين دينار بحريني. وتُظهر البيانات أن الشركات الفائزة

رقم المناقصة	المناقصة	قيمة العطاء	العطاء الفائز
TB-08-2008/15 (تجديد عقد)	تعيين شركة لتقديم خدمات العلاقات العامة	3.9 مليون دينار (من 1 - إلى 012- على 31 12- 013)	العطاء الفائز
TB-04-2011/48 (امر تعييري)	تعيين شركة لإجراء مسوحات وأبحاث متخصصة	432,848 ألف دينار (مدة 5 سنوات)	العطاء الفائز
TB-9758 (امر تعييري)	تعيين شركة استشارية لجلب الاستثمارات الخارجية	90 ألف دينار	العطاء الفائز

بالمناقصات التي طرحت مطلع العام الجاري حظيت بها شركات أجنبية، إذ تصدر مبالغ العقود المبرمة لتعيين شركة لتقديم خدمات العلاقات العامة حظيت بها شركة «بل بوتنغر جروب» بعطاء وصلت قيمته 4 ملايين دينار بعقد لمدة عام كامل. وحظيت شركة «يونغفستون» البريطانية (YouGovStone UK) بعقد لتعيين شركة لإجراء مسوحات وأبحاث اقتصادية متخصصة بقيمة 432.848

ألف دينار، في حين حظيت شركة (BGR) الأمريكية بمناقصة تعيين شركة استشارية لجلب الاستثمارات الخارجية بعطاء بلغت قيمته 90 ألف دينار. ويتمحور عمل مجلس التنمية الاقتصادية على إيجاد مناخ العمل الأمثل في البحرين لجذب الاستثمارات من الخارج وتشجيع تنمية الشركات البحرينية. ويساعد التشاور المستمر مع الشركاء في القطاعين العام والخاص على تحديد الطريق

نسبة التراجع بلغت 12% في عدد المسافرين و11% في حركة البضائع والبريد

## عدد المسافرين عبر المطار ينخفض إلى 7.7 مليون في 2011

كتب - علي الصباغ:

أظهرت بيانات رسمية تراجع ملحوظاً في حركة المسافرين والشحن الجوي في مطار البحرين الدولي خلال العام الماضي 2011 الذي وصفه معنيون في وقت سابق بأنه كان عاماً صعباً لقطاع السفر والسياحة في البحرين.

وأوضحت إحصاءات شؤون الطيران المدني بالبحرين أن حركة المسافرين عبر المطار تراجعت بنسبة 12% مقارنة مع العام 2010. وتنظم هيئة شؤون الطيران المدني جميع الأنشطة

المتعلقة بعمليات الطيران والنقل الجوي داخل مملكة البحرين، بالإضافة لعملها على تنظيم الحركة الجوية لإقليم البحرين للطيران.

وبلغ عدد المسافرين في العام 2011، نحو 7.79 مليون مسافر، بالمقارنة مع 8.89 مليون مسافر في العام السابق 2010. وانخفضت الحركة في المطار خلال العام 2011 الذي شهد اضطرابات في شهري فبراير ومارس وأغسطس على إثرها مسابقة الجائزة الكبرى «فورمولا واحد»، كما جرى توقيف السفر إلى العراق وإيران عبر مطار البحرين الدولي.

وأشارت بيانات شؤون الطيران المدني إلى أن حركة البضائع والبريد المنقولة جواً قد سجلت تراجعاً بمقدار 11% خلال عام 2011، مقارنة مع 2010؛ إذ بلغ حجم المنقولات جواً نحو 292.1 ألف طن، بالمقارنة مع 329.9 ألف طن في العام السابق. وفيما يتعلق بحجم الوقود المزود للطائرات - الذي تزخره شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات «بافكو» أشارت الإحصاءات إلى تراجع حجمه بنسبة 7% في 2011 مقارنة مع 2010، وذلك على الرغم من زيادة حركة الطائرات خلال العام 2011 بنحو 6%.

### داخل العدد



استمرار التحسن في العديد من القطاعات الاقتصادية

2



البحرين تصدر الدول العربية في جاهزية الشبكات الإلكترونية

2



البحرين تتصدر تراجعات البورصات الخليجية

3















خلال 2011

## 12 مليار درهم استثمارات الخليجيين في عقارات دبي

باستثماراتهم نسبة 25.5% من إجمالي قيمة الاستثمارات العقارية. وأضافت أن البيانات تشير إلى تنامي مقدرة السوق العقاري في دبي على جذب المستثمرين الخليجيين، على الرغم من تداعيات الأزمة العالمية، فضلاً عن الأرباح المجزية التي يجنيها المستثمر في السوق العقاري المحلي عقب كل عملية مباحة وخلال فترات زمنية ليست بالطويلة نتيجة انتعاش الطلب على المنتجات العقارية من قبل المطورين الأفراد والشركات بهدف التخطيط المستقبلي على المدى المتوسط والطويل.

قالت دائرة الأراضي والأماك في إمارة دبي إن الخليجيين لعبوا دوراً في السوق العقاري في دبي باستثمار 12 مليار درهم خلال 2011 وتنوعت استثماراتهم بين شراء وبيع الأراضي والشقق والفلل السكنية. وكانت الدائرة أعلنت أن القيمة الإجمالية للتصرفات العقارية في الإمارة خلال 2011 بلغت 14.2 مليار درهم، بنمو نسبته 20%. وبلغ العدد الإجمالي للمستثمرين العقاريين في إمارة دبي حسب سجلات الدائرة 24.6 ألف مستثمر وقيمة استثمارات تصل إلى 47 مليار درهم، وهو ما يعني أن الخليجيين يشكلون

# الاقتصادي

## السعودية تتجه لصناعة السيارات

كشف مصدر مسؤول في وزارة التخطيط والاقتصاد أن السعودية بدأت مفاوضات جادة لاستقطاب شركات أجنبية لصناعة السيارات من خلال حظر تصدير معدن الألمنيوم وإعادة تصنيعه لتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار وبناء مصانعها في المملكة لدعم خطة الاستثمار وتحريك النمو الاقتصادي وخلق فرص الوظائف للأفراد. وقال المصدر إن هذه الخطوة تأتي في إطار تحقيق توجهات الخطة التاسعة والتي تستهدف بالدرجة الأولى زيادة الاستثمار من خلال توجيه كافة الموارد للاستثمار. وأوضح المصدر أن الفريق المكلف بالتفاوض مع الشركات العالمية المتخصصة في صناعة السيارات تولي تقديم كافة المعلومات والمزايا النسبية التي تقدم للمستثمرين، وبصفة خاصة في هذه الصناعة نظراً لتوفر مقومات النجاح مثل هذه المشاريع الكبيرة

## مبيعات «كيا» في أمريكا تتجاوز 50 ألف سيارة شهرياً لأول مرة

سول - د ب أ ذكرت تقارير إخبارية أمس الأربعاء أن المبيعات الشهرية لسيارات شركة كيا موتورز الكورية الجنوبية في السوق الأمريكية تجاوزت مستوى 50 ألف سيارة لأول مرة. ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء عن فرع كيا في الولايات المتحدة القول إن مبيعاتها خلال شهر مارس الماضي بلغ 57505 سيارات متجاوزاً مستوى 50 ألف سيارة شهرياً لأول مرة منذ دخول كيا هذه السوق في 1994. وكان أكبر معدل شهري لمبيعات كيا حتى الآن هو 48212 سيارة وتم تسجيله في مايو من العام الماضي. وحققت سيارة أوبتيما زيادة بنسبة 8، 117% في مارس الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبلغت مبيعاتها 18008 سيارات.

## سوق البقالة الصينية تخطت نظيرتها الأمريكية

لندن - رويترز قالت مجموعة الأبحاث البريطانية أي.جي.دي إن سوق البقالة بالصين هي الأكبر في العالم حالياً متخطية نظيرتها الأمريكية في 2011، وإن قيمتها ستضاعف لثلاث أمثالها بين 2006 و2015. وأضافت المجموعة في تقرير أن قيمة قطاع البقالة الصيني بلغت 607 مليارات استرليني (970 مليار دولار)

في 2011 ومن المتوقع أن تصل لنحو تريليون استرليني بحلول 2015. وقال جوان ديني فينش الرئيس التنفيذي للمجموعة: «هذا النمو السريع نتيجة ثلاثة عوامل هي: النمو الاقتصادي السريع والكثافة السكانية وارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية». وبالرغم من انحسار نمو الإنتاج الصناعي والتضخم

فإن من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بين ثمانية وتسعة بالمائة هذا العام. وقالت أي.جي.دي إن قيمة سوق البقالة الأمريكية التي تضم وول مارت أكبر سلسلة متاجر التجزئة في العالم بلغت 572 مليار استرليني في 2011 ومن المتوقع أن تنمو إلى 675 مليار بحلول 2015.

## وجهة نظر

خليل يوسف



## تعطيل القرار الاقتصادي

التوجهات الاقتصادية المعلن عنها أخيراً الهادفة إلى تنشيط الحركة التجارية وإعادة العافية للوضع الاقتصادي وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال والاستثمار، والتي أبدت غرفة التجارة ومعها اصحاب اعمال ترحيبهم بها وتأييدهم لها .

هذه التوجهات وما قد ينبثق عنها من قرارات مرتقبة قد تواجه تحدياً ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، فبالإضافة طبعاً إلى ما يتصل بالأمن والاستقرار كركيزة للنمو والتنمية وتحسين الوضع الاقتصادي وانطلاق العمل والإنتاج وتحقيق الآمال، إلا أن التنفيذ الصحيح لهذه التوجهات والقرارات لكي تكون فاعلة ومؤثرة ومحقة لاهدافها هو التحدي الذي لابد من الاقرار به واعطائه ما يستحقه من اهتمام وتركيز ومعالجة.

اذن التنفيذ الصحيح هو طريقنا إلى كل النتائج المستهدفة، ولذلك لابد أن يتغير الأسلوب وتتطور الأدوات المسؤولة عن التنفيذ، وهذا يفرض تركيزاً على الإصلاح والتطوير الإداري، فالإدارة هي التي تنفذ، وهي المعنية بدفع التوجهات والقرارات إلى مسارها الصحيح ومداهما المطلوب، حيث لابد من الاعتراف بأن الجسم البيروقراطي الحكومي الذي دعا سمو رئيس الوزراء قبل أيام إلى مواجهته، وهو الجسم الذي نرى بأن له ثقله وديموميته وديناميكيته الخاصة، وقدرته الهائلة على تعطيل أي قرار، أو عدم تنفيذ القرار كما يجب، هذا الجسم البيروقراطي هو التحدي الذي يظل جاثماً وقادراً على العرقة والتسويق لأي خطوة إلى الامام، ولعلها رسالة معبرة في هذا المجال تلك التي أطلقها أحد تجار سوق المنامة القديم أمس الأول في اللقاء التشاوري ومؤداها: شعبنا اجتماعات وقرارات، نريد تنفيذ!!!

نقول ذلك لاننا وجدنا على مر السنوات الماضية اننا امام تعطيل واضح لقرارات وتوجهات شتى، منها على سبيل المثال لا الحصر موضوع اعطاء الاولوية والافضلية للصناعة البحرينية، وللمنتج البحريني، وللمقاول البحريني، وللتاجر البحريني وللشركة البحرينية، في المشتريات والمناقصات والخدمات الحكومية، وهانحن كمثال ليس الا، نجد مجلس التنمية الاقتصادية يستعين بشركة اجنبية لتقديم خدمات العلاقات العامة بعقد لهذه السنة قيمته بالتحديد 3,973,522 دينار فيما لدينا شركات علاقات عامة بحرينية بمستوى رفيع، كما هناك مشاريع اخرى في مجالات شتى لازالت تستند الى شركات غير بحرينية بطريقة مباشرة او غير مباشرة، مانريد ان نخلص اليه انه يتوجب اولاً مواجهة التحديات التي تواجه القرار الاقتصادي وتعطله.



## في الصميم

هل يمكن ان يكون الدفع نحو تأسيس المزيد من الشركات المساهمة العامة ضمن التوجهات الجديدة الجاري وضعها لتنشيط الوضع الاقتصادي في البلاد.

## تراجع حالات

## الإفلاس الشخصي في أمريكا

أشارت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» أمس إلى أن عدد حالات الإفلاس الشخصي في الولايات المتحدة من المرجح أن تتراجع بشكل أكبر في العام المقبل بالتزامن مع استمرار انتعاش الاقتصاد. تأتي تعليقات «فيتش» في ظل تفاؤل بتحسين ميزات الأسر الأمريكية، خصوصاً وأنها أشارت إلى أن حالات الإفلاس خلال الربع الأول أقل بنسبة تتراوح بين 8% إلى 10% بالمقارنة مع 2011. كما ترى «فيتش» أن وتيرة هذا التراجع من المنتظر أن تستقر حينما تبدأ البنوك في تخفيف معايير الضمان، ومنح المستهلكين خطوط ائتمان أكبر، مما قد يبطئ وتيرة التحسن الحالية.

## ملياراً دولار الإنفاق المتوقع على مراكز البيانات للشركات في المنطقة 2012

تشهد السوق حالياً تنامياً مستمراً في الاستثمارات الموجهة نحو مراكز البيانات وذلك استجابة لسعي الشركات الإقليمية إلى تعزيز قدرتها على إدارة عمليات مراكز بياناتها بأسلوب متكامل وعالي الكفاءة ضمن موقع وحيد وآمن، بحسب عمار المالك، مدير العمليات في منطقة دبي للتعهيد. وقال المالك: «يدرك العملاء في مختلف القطاعات القيمة العالية التي يحققها الاستثمار في التقنيات والبنية التحتية. ولكن تطلع العديد منهم نحو الحلول الجديدة يصاحبه حرص واضح على ضمان أمن بياناتهم الخاصة عبر الإبقاء على هذه البيانات داخل حدود المؤسسة». وأضاف: «لقد لاحظنا ذلك مع توجه الشركات نحو الاستثمار في توسيع القدرات الحالية لمراكز بياناتهم تزامناً مع تطوير بنية تحتية جديدة. وفي حين أظهرت شركات عديدة من قطاعات مختلفة ضمن مدينة دبي للتعهيد حاجتها إلى حلول مبتكرة لدعم أمن وسلامة بياناتها، فإننا مستمرون في الاستثمار بهذا المجال بهدف تلبية كافة احتياجات عملائنا على اختلافها».

وتوقعت دراسات صدرت مؤخراً عن مؤسسة «ديناميكيات مراكز البيانات» أن تشهد منطقة الشرق الأوسط في عام 2012 زيادة في حجم الاستثمار في مراكز البيانات بنسبة 46% ليصل إلى 2.12 مليار دولار (7.78 مليار). وكانت المؤسسة قد أجرت في عام 2011 دراسة شملت أكثر من 5400 من مسؤولي مركز البيانات في مختلف أنحاء العالم. وأظهرت الدراسة أن حجم الإنفاق الإجمالي على البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك رفع مستوى الخوادم، ستشهد زيادة بنسبة 6.18% خلال العام المقبل ليصل إلى 630 مليون دولار. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد مراكز البيانات في المنطقة بنسبة 6% إلى 6400 مركز في عام 2012.

